المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
Numéro 17, JUIN 2025
العدد 17، يونيو 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

الإعلام المغربي بين جمود التشريع وحركية الواقع

Moroccan media between legislative stagnation and the dynamics of reality

Abedelaziz Mouhib عبد العزيز موهيب

دكتور في الحقوق

أستاذ زائر بكلية الحقوق بسطات

الملخص:

عرف القطاع السمعي البصري بالمغرب تحولا جذريا وذلك لمواكبة التحولات التي يعيشها المنتظم الدولي من خلال انتشار الفضائيات والقنوات الدولية العابرة للحدود الجغرافية والتي جعلت من احتكا ر قطاع السمعي البصري أمرا لا قيمة له.

وفي إطار مواصلة الإصلاحات التي يعيشها المغرب في كل القطاعات الحيوية جاء إحداث الهياة العليا للاتصال السمعي البصري بمبادرة ملكية سامية والتي تعد خطوة مهمة في ميدان إصلاح السمعي البصري وضمانة أساسية لحق الفاعلين السياسيين في الولوج المنصف والعادل لهذا القطاع، وهو المطلب الذي ما فتئت تطالب به الهيئات الناشطة في حقل السمعي البصري بالمغرب، هذا دون أن ننسى الدور الإيجابي الذي تضطلع به من خلال مراقبتها لجودة الخدمات وحماية المشاهد من الإعلام والإشهار الكاذب.

غير أنه لا بد من توضيح شيء أساسي وضروري في هذا المجال، ألا وهو أن حرية الاتصال السمعي البصري لا تعني أنه بإمكان القنوات والإذاعات اللاسلكية أن تقول ما تشاء كنشر أخبار أو أنباء زائفة ومغلوطة، أو كأن تتدخل في الأمور والمعطيات الشخصية للأفراد عن قصد أو كالإخلال ببعض الثوابت والقيم التي تشكل في عمقها أساس أي نظام سياسي دستوري، لأن الحرية بهذا المعنى ستصبح فوضى والحياة في المجتمعات المنظمة لا تقوم على الفوضى، لهدا نجد في كافة دول المعمور ترسانة قانونية تنظم هذا القطاع الحيوي والهام.

Summary:

The audiovisual sector in Morocco has undergone a radical transformation to keep pace with the changes taking place in the international community, with the proliferation of satellite channels and international channels crossing geographical borders, rendering the monopoly of the audiovisual sector worthless. As part of the ongoing reforms Morocco is undergoing across all vital sectors, the High Authority for Audiovisual Communication was established this is a royal initiative, which represents an important step in the field of audiovisual reform and a fundamental

guarantee for the right of political actors to fair and equitable access to this sector. This is a demand that bodies active in the audiovisual sector in Morocco have been demanding. We must not forget the positive role they play in monitoring the quality of services and protecting viewers from false media and advertising.

However, it is necessary to clarify something basic and necessary in this area, which is that the freedom of audio-visual communication does not mean that radio channels and radio stations can say whatever they want, such as publishing false or misleading news or information, or deliberately interfering in the personal affairs and data of individuals

Intentionally or by violating certain constants and values that form the foundation of any constitutional political system, because freedom in this sense would become chaos, and life in organized societies is not based on chaos. That is why we find in all countries of the world a legal arsenal that regulates this vital and important sector.

مقدمة:

من الأكيد أن الحق في المعلومة كان ولا زال يشكل عنصرا مهما في حياة الأفراد وذلك منذ أن ظهر الجنس البشري على وجه الأرض، وقد تطورت الحاجة إلى المعلومات بالموازاة مع تطور البشرية نفسها فتوافر المعلومات يساعد الإنسان على نقل خبراته وابتكاراته وآرائه ومعارفه للآخرين ليستعينوا بها على إدارة شؤونهم وتطوير وسائل إنتاجهم[1].

فإذا كان الاقتصاد العالمي قديما قد قام على إنتاج السلع والخدمات، فإنه اليوم يقوم على إنتاج المعارف والأفكار بحيث أصبحت المعلومات والأفكار في الآونة الأخيرة تشكل مصدر قوة في اقتصاديات الدول، كما أن محددات النمو الاقتصادي أصبحت تقاس بمدى استثمار الدول في مجال تكنولوجيا المعلوميات وكذا بحجم المعلومات التي بحوزة الدولة وهو ما أصبح يصطلح عليه "باقتصاد المعرفة"[2].

فأمام ''الثورة التكنولوجية والصناعية'' التي يشهدها العالم في كافة المجالات وخاصة منها قطاع الاتصالات وكذا التطور التكنولوجي الهائل لهذه المنظومة تراجعت المؤشرات التقليدية التي كانت تعتبر حتى عهد قريب مصدرا لثروات الدولة في مقابل تصدر تقنيات التواصل الحديثة المكانة الأولى في التعاملات الاقتصادية[3] والإدارية تحول رافقه أيضا التزام الدول بالمقتضيات الدولية التي تنص على حق الأفراد في الخبر والمعلومات واستعمال تقنيات التواصل الحديثة.

وعندما نتكلم عن مناخ هذه التحولات التي شهدها القطاع السمعي البصري بالمغرب، فيجب أولا معرفة معنى كلمة مناخ ككلمة تأطيرية لموضوعنا، فالمناخ اصطلاحا هو مبرك الإبل، وأيضا هو حالة الطقس وما يكون عليه، بمعنى معرفة النمط العام للظروف الجوية، وإسقاطا على موضوعنا هذا فالغاية من دراسته هي معرفة ظروف التحولات التي شهدها القطاع السمعي البصري بالمغرب.

هذه التحولات أدت إلى إعادة تموقع دور الدولة ووسائل الإعلام واختلفت نسبة تأثيره حسب الظرفيات المواكبة لهذه التحولات، والتي تطرح عدة إشكالات ذات الصلة بالمجتمع مثل قضية التنوع والتعدد، وملكية وسائل الإعلام بين السلطة والمجتمع[4].

---

[1]- محمد علي حوات: قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر، نظرية نقدية، مكتبة مدبولي 2005، ص 23.

[2]- اقتصاد المعرفة هو مصطلح يركز على إنتاج وإدارة المعرفة من خلال استخدام تقنيات المعرفة الجديدة) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برامج الكمبيوتر (... لإنتاج فائدة اقتصادية وخلق وظائف جديدة، ففي حين كانت الأرض، ورأس المال واليد العاملة هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الروافد المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات ....، ويعتبر الاقتصادي الأمريكي بيتر دركر Peter F. Drucker أول من استخدم هذا المفهوم في كتابه عصر الانقطاع أو التغيير The age Of Discontinuites ، الصادر سنة 1968، وفي وقت لاحق قال بيتر بأن ''عمال المعرفة Knowledge Workers ''هم الذين سيقودون الاقتصاد، بدلا من ''عمال العضلات'' الذين حركوا الآلات والمصانع...

[3]- يذهب ألفين وهيدي توفلر في الفصل الثالث من كتابه، إنشاء حضارة جديدة سياسة الموجة الثالثة، إلى أن الأنظمة الاقتصادية كلها تقوم على قاعدة المعرفة) ... (وخلافا لرأس المال، والعمل والأرض لم يهتم علماء الاقتصاد بهذا العنصر المعرفي وخاصة عندما يحسبون رأس المال. وفي موضع آخر من الفصل الثالث يقول: بأن المعرفة تمثل على المدى الطويل بالنسبة للسلطة المالية تهديدا أخطر بكثير من تهديد النقابات العمالية والأحزاب السياسية المعادية للرأسمالية.

[4]- شرقي خيطار، علاقة السياسة بالإعلام السمعي البصري بالمغرب) 2015 – 2002(محاولة للرصد والتحليل ,2023، ص 45.

وكما تتجلى أهمية الحق في الخبر والمعلومة في كونهما يعدان من الحقوق الأساسية للمواطنين، من خلال حقهم في إعلام حر ونزيه وموضوعي ينقل لهم كل القضايا والأحداث الساخنة التي تشهدها الساحة الدولية بصفة عامة والوطنية بصفة خاصة هذا دون أن نستثنى حقهم في التعبير عن رأيهم بكل حرية وبدون تمييز علاوة على حقهم في مشهد إعلامي متنوع ومتعدد.

إذ بفضل الثورة التكنولوجية التي أصبحت تغزو العالم بأسره، متخطية كل الحدود الجغرافية ورافعة كل الحواجز، ظهرت قنوات دولية غير مكترثة بعنصر السيادة الوطنية وخارجة عن تحكم السلطات الداخلية، فما لا يمكن مشاهدته وسماعه في القنوات الوطنية أصبح ممكنا التقاطه عبر الفضائيات الدولية.

ومن انعكاسات التدفق الإعلامي تخلي المشاهدين عن قنواتهم الوطنية التي أضحت عاجزة عن إشباع رغبتهم في إنتاج الخبر والمعلومة، وذلك مقابل توجههم للفضائيات الأجنبية وخصوصا منها الغربية التي تكشف لهم عما يجري داخل حدودهم وأوطانهم[1].

وهكذا، فإن إمكانية استقبال أكثر من قناة إخبارية واحدة جعلت من احتكار المشهد السمعي البصري أمرا لا قيمة له، الشيء الذي دفع عدة دول إلى التخلي عن احتكار هذا المجال الحيوي، وقد أن شيء في بريطانيا في عام 1945 أول تلفزيون خاص وفي عام 1972 ظهر عدد محدود من محطات الراديو الخاصة مثل الإذاعة البريطانية بي بي سي للمذيعين، وفي فرنسا أنشئت محطات راديو عديدة محققة بذلك نجاحا كبيرا، وفي سنة 1975 رأت المحكمة الدستورية في إيطاليا أن احتكا ر قطاع السمعي البصري مخالف لأحكام ومقتضيات الدستور[2].

أما في المغرب فقد ظهرت أولى المطالب بتحرير المشهد الإعلامي إبان المناظر ة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال التي عقدت في مارس 1993 حيث تمت المطالبة بضرورة تحرير هذا القطاع ومن ذ ذلك الحين بدأت الدولة المغربية في التفكير في إمكانية رفع يدها عن احتكار المشهد الإعلامي وتحريره وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة، وذلك بغية تحقيق تعددية شاملة تعبر عن كل الآراء والأطياف السياسية وتضمن حرية التعبير السمعي البصري[3].

من هذا المنطلق تبرز إشكالية جوهرية تتصل بموضوع تحولا ت القطا ع السمعي البصري المغربي:

- **الى أي حد استطاع المشرع المغربي مواكبة التحولات المتسارعة في المشهد الإعلامي بالتفاعل مع السياقات الوطنية والدولية مع مراعاة الهوية المغربية؟**

وتتفرع عنها أسئلة جزئية من قبيل:

مالسياقات الوطنية المساهمة في التحول الإعلامي بالمغرب؟

هل أحدث المشرع الآليات التي تعد لازمة لبلورة إعلام متطور وجاد؟

ماهي أهم ميكانزمات الرقابة الإعلامية القادرة على التوفيق بين الحاجة إلى التحول والحفاظ على المصالح العليا للبلاد؟

[1] – سعيد خمري: محاضرات في قانون الإعلام والاتصال، الكلية المتعددة التخصصات أسفي 2007 ص 26 / 27.

[2] – عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، الجزء الثالث، دار الفاضل للتأليف والنشر 2003، ص 282.

[3] – جاء هذا التحرير نتيجة لمجهودات جمة من بينها المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال التي عقدت في مارس 1993 والتي طالبت بضرورة تحرير القطاع.

- **أي دور للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري في تنظيم الإعلام المغربي؟**

لمقاربة الموضوع والإجابة على الإشكالية المركزية وما تفرع عنها من أسئلة نرى تناول الدراسة من خلال محورين:

المحور الأول: تجليات التغيير في الإعلام السمعي البصري بالمغرب

ساهمت عوامل عديدة في التغييرات التي عرفها الإعلام في المغرب وتوزعت بين محددات داخلية وأخرى خارجية، ارتبطت بالمرحلة الانتقالية[1] مطلع الألفية كنتيجة لمحطات سابق ة سواء في المناظرات الخاصة بالإعلام أو المشاريع الإصلاحية المقدمة. زد على ذلك، انخرا ط المغرب في محاولة تدعيم حرية التعبير وإبداء الرأي منذ التسعينات، والعمل على دسترة مؤسسات إعلامية بأدوارها الطلائعية في المجتمع. بالإضافة إلى الرجة الثورية التي حدثت بالمنطقة وتقارير المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة بدعم مجال الحقوق والحريات، وتدعيم الديمقراطي التشاركي بين جميع مكونات المجتمع.

اتخذت هذه التغييرات صورا ومعالم عدة، جسدت روح التحولات وانتقالات المشهد السياسي بالمغرب، حيث واجهتها عدة صعوبات وتحديات، وطرحت قراءات تأويلية لطبيعة أدوار وسائل الإعلام، وجعلها آلية من آليات التعبير عن أشكال الممارسة الديمقراطية من حيث الشروط أو المتطلبات، في خضم التوازن بين قوى المجتمع والقدرة على التعبئة والتوجيه.

ودفع هذا الأمر إلى تفاعل وسائل الإعلام مع التحولات، وقيامها بمعالجة المعطيات والبيانات الخاصة بقضايا تدبير الشأن العام والأزمات والأحداث السياسي ة، باعتبارها مكونا من مكونات السياق للاجتماعي والسياسي الذي يقدم لأصحاب القرار السياسي اتخاذ أساليب وسياسات ومناهج جديدة، تواجه الآثار السلبية لتلك الأحداث والأزمات، وتترك لدى الأفراد نوعا من القلق والإحساس بعدم الاستقرار، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

الفقرة الأولى: العوامل الخارجية المساهمة في تغيير المشهد السمعي البصري.

[1] – ارتبط هذا الأمر بوصول الملك محمد السادس الى العرش وبداية مرحلة "العهد الجديد"، والتي حملت مجموعة من الانتظارات والتطلعات بالنسبة لأفراد المجتمع وكانت استمرارية لنهج التوافق السياسي، والذي سمح بوصول حكومة التناوب وبروز مفهوم خطاب التحولات، وكذلك ثقافة سيا سية جديدة كتجاوز الثقافة الصراع وليحل التوافق والتراضي والتعاقد المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء وظهرت العديد من المحطات الأساسية بعد ذلك، مثل المفهوم الجديد للسلطة، تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة مبادرة التنمية البشرية، إصلاح الحقل الديني ومدونة الأسرة، تأسيس المجلس الملكي للثقافة الأمازيغية، ميثاق إصلاح التعليم، إنشاء الهيئة العليا للسمعي البصري، وتميزت هذه الفترة بوجود أطروحتين أساسيتين الأولى تقدم ما يجري من إصلاحات أن الغرض منها أساسا تجديد شرعية النظام وليس ديمقراطيته، والثانية تعتبر تلك الإصلاحات حقيقية وتضع النظام السياسي على مسار التحول الديمقراطي. ينطلق فهم ذلك من براديغمات الانتقال والذي يمر من ثلاثة مراحل أولها مرحلة الانفتاح والتي ترتبط بتوسيع هامش الحرية وتوفير الشروط الملائمة لدخول في مرحلة الاختراق والتي تعرف أفول النظام السلطوي وظهور نظام ديمقراطي جديد قائم على سلطة تنبثق من الانتخابات، وصولا الى مرحلة التدعيم والترسيخ والتي تتجاوز البعد الشكلي الى جوهر الممارسة الديمقراطية بإصلاح المؤسسات وتقوية الهيآت المدنية لحماية الديمقراطية. ويلعب الاعلام دورا أساسي في مرحلة التحول الديمقراطي سواء في القيام بدور الرقيب والمحاسب الأعمال السلطة السياسية والوقوف على أخطائها وفسادها وعمل كل ما من شأنه الحدوث تغيير سياسي مؤدي الى تحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية والثاني مدني متمثل في نشر الوعي والتثقيف السياسي وإدماج الأفراد في الحياة السياسية وتمكين الأ فراد من استيعاب القرارات السياسية المعقدة وتبسيطها، عبر بناء قاعدة من المعارف السياسية والاتجاهات الايجابية للوصول الى سلوك سياسي قادر على الانتقال بالمجتمع الى الديمقراطية.

عرف العالم العديد من التحولات بفعل تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتحول من قرية كونية الى عقل كوني، إحدى صوره الإعلام المفتوح[1] وبقصد مواكبة الموجة العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات، وخاصة مجال التقنيات وتجاوز المنافسة القوية من قبل القنوات الأجنبية، التي شهدت إقبالا من طرف المشاهد المغربي عليها، وتطلب معه تكسير الحواجز ودون المرور من القنوات التقليدية للتواصل[2].

وفرض معه التفكير في إيجاد صياغات بديله تتماشى مع جل التغييرات التي طرأت على الحقل الإعلام السمعي البصري، موازاة مع موجات الديمقراطية بمختلف بقاع العالم بالذات في المنطقة المغاربية وإسهاب الإعلام في تأطيرها وتوجيهها[3].

لقد سبقت الإشارة إلى أن بعض العوامل الخارجية ساهمت في التحولات التي شهدها الإعلام السمعي البصري منذ سنوات التسعينات والمتمثلة أساسا في سقوط جدار برلين والموجات المطالبة بتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأثير العولمة والتكنولوجيا الرقمية وصولا الى الحراك الاجتماعي الذي شهدته منطقه شمال إفريقيا، هدف الى القطع مع تجارب الماضي، وإخراجها من حالة استثنائية كانت تطبع أنظمتها السياسية الى مصاف الدول الديمقراطي ة المعتمدة على مبادئ دولة القانون وتعرف احترام الإرادة الشعبية والتداول على السلطة[4].

فرضت القيم الجديدة لإعلام السمع البصري على الجميع الانخراط فيها، وتؤكدها التأثيرات الخارجية، وخاصة مسألة قوة الحدث وتداعياته، وأهمية العناصر المشاركة فيه، ومدى الأثر الذي يتركه في نفسية المشاهد. وهذا كله يدفع إلى التعاطي مع هذه التأثيرات بأي حال من الأحوال.

فالإعلام تحول إلى صناعة، وبات الاقتصاد الإعلامي من أكبر الاقتصاديات الموجودة. فهو معبر عن السياسات، ويحمل آراء وتوجهات جماعات سياسية أو أصحاب المصالح، وغيرها من الأفراد والمؤسسات الدولية لوسائل الإعلام.

---

[1]– العياضي نصر الدين، "التلفزيون، ما يخفي التطور التكنولوجي"، مجلة الإذاعات العربية، عدد 3 السنة 2011 ص: 28.

[2]– حيث نجد أن معظم القنوات تعرض مضامين يرى المتلقي أنها تقدم له إفادات وإضافات وبخصوص الأوضاع السياسية والاجتماعية التي يعيشها وتتلاءم مع وجهات نظره في العديد من المحطات، مما تعطي تلك القنوات قدرة على التأثير وحصولها على الإيجاب في نفس الوقت فالمادة المعروضة تحاكي في ترويجها للقضايا بنهج أساليب جديدة وتهدف إلى إحداث تغييرات في بنية المجتمع، مع استحضار الخصوصيات السائدة فيه، وبمعزل عن القراءات الغير واضحة، فحقيقة التغطيات والبرمجة الجديدة اذا ما كانت تساير التغييرات، والتي أضحى السمعي البصري عليها في المحك مع ا لثورة الاتصالية الجديدة حول النقل الحي والمباشر، عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعية وبفعل اتساع حيز الثقافة الإعلامية والتواصلية مع تعدد الوسائط، مما ساهم فيما يشبه رقابة ذاتية فيما بينها ولنكون أمام حالة فريدة مرتبطة بالخبر الفوري والتعليق الآني والتفاعل اللحظي وتعدد آثار ذلك نتيجة أداء وسلوك الوسائط الإعلامية .

[3]– صبير اسماء (، الصحافة المغربية بين النص التشريعي وحدود المقدس، دار التكوين، دمشق الطبعة الأولى سنة 2009، ص 97-98.

[4]– عبد اللطيف كمال الثورات العربية، تحديات جديدة ومعارك مرتقبة سلسلة بحوث ودراسات منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى عدد 61 السنة 2013 ص 39.

ويحضر ذلك أثناء إبراز وجهات النظر المختلفة، وتحسين القدرة على محاسبة الحكومات، والعمل على إثارة الجماهير المطالبة بالإنجازات التدريجية، وجعلها منبرًا لمناقشة الأفكار المختلفة، غالبًا المتصارعة، والعمل على توجيه الرأي العام. فالوظيفة الرقابية تفضح بشكل وا ضح سوء استخدام السلطة وممارسة المسؤوليات، وتلغي احتكار القلة لمصادر المعلومات والأخبار في ظل الفضاء المفتوح.

وتنحصر الأولويات الأساسية بالنسبة للمغرب في انفتاح وسائل الإعلام على كافة العناصر المجسدة للمجتمع المغربي، وذلك لإضفاء نوع من التعددية، وتنويع العرض، ومواجهة المنافسة الدولية، ومواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع. كما يهدف إلى مراقبة التدفق غير المحكوم للمضامين الإعلامية العابرة للحدود، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى جعل السلطة بلا قوة.

تساهم وسائل الإعلام بدور مهم في هذه المسألة، حيث تؤثر على بنية المجتمع وتحديد خياراته الديمقراطية، نظرًا للعلاقة الوثيقة بين الإعلام والديمقراطية، بفعل ما تملكه من قدرة على تشكيل المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات حول الأحداث، وتفسيرها، وتحليلها، وترتيب أولوياتها. لقد سعى المغرب إلى إيجاد حلول لتحسين أداء وسائل الإعلام باعتبارها رهانات حاسمة بالنسبة للمجتمع المغربي ومستقبله على المستويات السياسية، والهوياتية الثقافية، والإبداع الفني، والانسجام الوطني، خاصةً في ظل التقارير الدولية التي غالبًا ما تشير إلى وضعية حق الإعلام في المغرب وعلاقته بالسلطة السياسية.

فلا يمكن تطوير مفهوم الخدمة العمومية إلا في مناخ من حرية جميع وسائل الإعلام، تكرسها قوانين ونصوص مؤسسة، وتؤطرها بما يضمن حرية الرأي والتعبير، ويساهم في بناء الديمقراطية وترسيخها. المتغيرات التي حدثت في البنية السياسية جعلت المشهد الإعلامي يعرف تحولات واضحة متعددة المشارب الفكرية والسياسية، تعكس طريقة التعاطي مع الموضوعات، وتشكل صورة معبرة عن طبيعة الحراك السياسي.

وهكذا، لا تجسد وسائل الإعلام قدرتها في التأثير على السياسات الدولية فقط، بل تدعم أيضًا رهانات المجتمع الشاملة عبر إجراء الحوار والسجال السياسي، والوصول إلى انخراط في الديناميات المجتمعية لتكوين القيم والتصورات. ومن هنا يتحول حصول المواطنين في المغرب على المعلومات والأخبار من مجرد المطالبة بها إلى القدرة على التشاور والتجاوب والمشاركة والتفاعل مع مختلف القضايا المطروحة في المجتمع[1].

فقد جعلت التأثيرات الخارجية وسائل الإعلام تقترب من المواطنين عبر سماع أصواتهم، ومناقشة أوضاعهم وتطلعاتهم، والعمل على تحسين فرص حصولهم على الخدمات والحقوق. وبرز هذا الأمر بشكل واضح خلال فترة "الارتجاج الثوري" في المنطقة[2].

[1]- Naji (Jamal Eddine), « presse écrite et transition ». Fondation A.Bouabid Cahiers bleus N° 5, Mars, 2006 p : .12 .

[2]- تعمل وسائل الإعلام على طرح القضايا ويتفاعل المواطنون معها حسب ما يلبي رغباتهم وطموحاتهم، عندئذ يمكن أن تكون وجهات النظر معارضة لما هو سائد هذا الأمر أخذ هامشا من الحرية أثناء الأحداث الاحتجاجية التي شهدتها المنطقة ومطالب المحتجين بخصوص البحث عن وضع أفضل وتحسين مستويات المعيشة مع تضارب في مستويات الاحتجاج، ونوع المحركات الرئيسية التي تقوده سواء المحرك الرئيسي هل هو الخبز، أو البحث عن الأمن أو الأمل بتحسن الأوضاع السياسية والاجتماعية ويفتح آفاقا للتعبير. وهنا وسائل الاعلام تعطيها قوة وحضوراً فاعلا، مما يسهب في إثراء النقاشات وتوضيح نقط الاختلاف والالتقاء وجهات النظر

الفقرة الثانية: دور العوامل الداخلية في تغيير المشهد السمعي البصري.

عرف المغرب منذ الاستقلال مجموعة من التغيرات والتحولات في البنيات القائمة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما انعكس بشكل جلي على المنظومة الإعلامية، وكان إحدى صورها الرئيسية التعددية الإعلامية وحرية التعبير، ليبرز النقاش حول إصلاح مجال الإعلام والدور الذي تؤديه وسائل الإعلام السمعية البصرية في إتاحة ممارسة الحقوق والحريات، والتي تميز الديمقراطية. بعد سنوات من الأخذ والرد بين مختلف الفاعلين داخل النسق السياسي المغربي[1].

وانطلق هذا الأمر مع المناظرة الأولى حول حرية الإعلام والاتصال والتي ركزت على العديد من القواعد المساهمة في ترسيخ الديمقراطية، وتبني خيارات الحرية والعدالة، وخلق بنية متلائمة لتطوير الممارسة الإعلامية. وتلا ذلك تطبيق عملية التناوب السياسي وما أفرزته هذه المرحلة من تحولات في كافة المجالات من ضمنها المجال الإعلامي، فالإشراف على المناظرة الوطنية للإعلام والاتصال، كانت الخطوة الأولى نحو البحث عن مختلف المقاربات لتفسير الواقع وتوقع المستقبل الذي لازال مستمر الى الآن "فحقل الإعلام هو الأداة الأكثر تأثيرا في تطوير الوعي السياسي، وتسليط الضوء على القضايا التي تهم الرأي العام وخاصة حرية التعبير، فتحرير الاعلام شرط أساسي لتهيئة المجتمع نحو التغيير الديمقراطي.

ومع وصول العهد الجديد تم العمل على تطبيق العديد من الإصلاحات السياسية والمؤسساتية، وتشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة وطي صفحة الماضي، والسماح بتقديم شهادات حية لضحايا سنوات انتهاكات حقوق الإنسان مباشرة بشكل يهدف إلى تعزيز المسار الديمقراطي وبداية الانخراط الفعلي في العديد من الأوراش التنموية والاقتصادية، لإحداث قطيعة مع أنماط التدبير السابقة[2].

وقامت وسائل إعلام السمعية البصرية بعرض مجموعة من المواد الخاصة بعلاقة المركز بالمحيط وذلك في إطار إعادة النظر في محددات هذه العلاقة، وفي نفس الوقت بتشجيع الإعلام الجهوي الناطق الأمازيغية والحسانية، كاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية وبشكل يتماشى ما هو سائد في المجتمع. لكن نقطة التحول كانت مع الحراك الذي شهدته المنطقة وما رافقه من أحداث، رسم الإعلام خلالها صورا وأبعادا حول حقيقة الأوضاع، وأفرز أنماط جديدة من صور التغطية، دفعت إلى إعادة النظر في عرض المادة السياسية عن طريق الارتقاء بها إلى روح الوثيقة الدست ورية الجديدة.

فتعزيز وتدعيم ذلك يتم وفق نوع القضايا المعروضة وآلية العمل على إيجاد بيئة جديدة من خلال اختيار التعددية السياسية والفكرية كخيار أساسي، يبتعد كل البعد عن الممارسات السابقة في سبيل الوصول إلى ممارسة إعلامية، يطبعها الحد الأدنى من

ويعطي آفاقا تؤثث الفضاء العمومي مما يسبب تغييرات ثقافية وسياسية، ويعزز ذلك تعاطي الأفراد مع القضايا السياسية عبر تشكيل ثقافة سياسية لم تعد تقتصر على وسيلة إعلامية واحدة.

[1]–الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع في المغرب التشخيص وخارطة الطريق منشورات البرلمان دار النشر المغربية، الطبعة الأولى، السنة أكتوبر 2011 ص: 11 .

[2]– الصابري فاطمة ‘‘علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية، أطروحة ل نيل شهادة الدكتوراه جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء السنة 2005–2006 ص 82–83.

الموضوعية والشفافية، وتنشيط حلقات ودوائر النقاش العمومي. وأصبح بالإمكان انتقاد سياسة الحكومة وسلوك أعضائها والآراء المتباينة، بالإضافة إلى تصدي القضاء الدستوري لقضايا متعلقة بالإعلام[1].

ونجد أن الأولويات المطروحة داخليا تعكس تطلعات مختلف الفرقاء بالمجتمع وتواكب فعاليات المجال الإعلامي للهيآت المهنية وسمح الفضاء الموجود بعد تطبيق الوثيقة الدستورية للمشهد الإعلامي المغربي بدينامية شديدة الحيوية، وبيان التنوع القائم في المجتمع ويعود الفضل في ذلك لنضال الحركة الديمقراطية وتطور تكنولوجيا المعلومات[2].

وكما ساهم تطور مجال تكوين الإعلامي والتواصلي في طفرة التحولات الإعلامية، عبر إحداث مؤسسات حرة للتكوين في مجال الإعلام واتساع حيز الثقافة الإعلامية والتواصلية وتمكن المواطن من امتلاك القدرة على تقييم الأداء الإعلامي والاهتمام بباقي مواد ومضامين وسائل الإعلام المختلفة.

فقد منح انفتاح الإدارة العمومية على وسائل الإعلام دورا جديدا، أصبحت تقوم به بعض الهيات في متابعة وتأطير العمل الصحفي، وتكثيف آليات الحوار في البناء الديمقراطي وجعل كل الأطراف تدفع في اتجاه تدعيم الحرية الإعلامية. والملاحظ أن قطاع السمعي البصري والتحولات ا لتي طرأت عليه سواء في بنائه القانوني والمؤسساتي والمالي، أفرز وضعا جديداً يتماشى مع التحولات الجديدة التي عرفها المغرب.

وتعد مسألة الثقة بين المواطن ووسائل إعلامه إحدى أهم الدوافع الداخلية، نظرا لكونها تتطلب إعادة صياغة سياسة الإعلام كليا، وإذا ما تم استحضار التحولات العميقة التي تمكن فيها النظام من إعادة مشروعيته دون المساس أو القضاء على المعارضة، فهذه الأخيرة استطاعت الوصول إلى السلطة دون إحداث أي ضرر بالوضع القائم.

وحضر خلالها الإعلام بمختلف أشكاله ووسائله المتعددة، ووجد رجال السياسة ومهني الإعلام أنفسهم أمام عوامل تبعث على الثقة، من خلال بداية التفكير في توسيع مجال التعددية وما تطرحه لخدمة المواطن والمجتمع، في ظل تشابك مفاتيح ثنائية التقليد والتحديث بالمغرب.

بالإضافة الى ذلك الآراء المرتبطة بموقع المشاهد والمتتبع لوسائل الإعلام في المغرب: كأولوية تضطلع بها وسائل الإعلام وتمنحها مكانة هامة، خاصة أثناء تناول قضايا المجتمع وكيفية التعاطي معها، مما دفع هذا إلى ضرورة تبني سياسات جديدة وفق مؤهلات واضحة، تمكن من نقل الأحداث وتحلل مجريات الواقع مع تزايد نفور المواطنين من وسائل الإعلام الوطنية واهتمامهم أكثر بالقنوات الأجنبية.

ويضطلع رجالات القطاع بدور هام بتقديم الاقتراحات والتوجيهات وركزت هذه المقترحات على ثلاثة محاور منها الجانب القانوني والمهني والتقني، والعمل على خلق منتدى دمقرطة وسائل الإعلام"، واستهداف مستوى تحسين الإنتاج والخدمات المقدمة

[1]– مجاهد يونس "القواعد والأخلاق وحرية الصحافة في المغرب، أشغال المناظرة الدولية حول "الإعلام والحقيقة، الرباط 2.3. 1مارس 2002.

[2]– مودن عبد الحي التناوب وآفاق التغيير السياسي"، مجلة مقدمات المجلة المغربية للكتاب. عدد مزدوج 23/22 صيف وخريف 2001 ص: 106.

من طرف وسائل إعلام السمعية البصرية، وعيا بدورها كفاعل للتغيير وتنفيذا لمهامها في إنارة الرأي العام وذلك قصد إنتاج مضامين تعكس التطور الديمقراطي في البلاد.

فقد ظلت الصورة الموجودة متذبذبة أمام الممارسات الميدانية والتوافقات النسبية التي تمنح خلاصات سجالية حول وجه التغيير وأثاره على مستوى البناءات الهرمية، وشكل تأثيره على السلطة والأطروحات المجسدة لوسائل إعلام السمعية البصرية، كونها قائمة على تشكيل وإخفاء صورة الأصل والعمق وكذلك شكل عمليات الإخضاع بعد القيام بتغييب الواقع أو السياق[1].

المحور الثاني: معالم التغيير في وسائل الإعلام المغربي

تعتبر سنة 2002 منعطفا هاما في تاريخ الاتصال السمعي البصري وذلك من خلال إلغاء احتكا ر الدولة للقطاع السمعي البصري بموجب مرسوم رقم 663.02.2 الصادر في 10 شتنبر 2002[2]، وقد جاء قرار تحرير فضاء السمعي البصري كمطلب مجتمعي من خلال المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال التي عقدت سنة 1993 والتي شكلت نقطة انطلاق لسلسلة من اللقاءات انتهت آخر حلقاتها بإعلان الدولة لإنهاء الاحتكار عبر وضع إطار قانوني ينظم الممارسة الإعلامية[3].

إن تحرير وسائل الإعلام وفق ضوابط وتشريعات ومحددات أخلاقية، من شأنه أن يفتح آفاقا شاسعة في بناء المجتمع الديمقراطي، بعيداً عن القوانين التقليدية الموجودة وبالتالي وجب تجاوز تلك النصوص التي قد تدفع منابر حرة أو معارضة إلى الاختفاء والزوال والتي تضرب مفهوم التعددية. وهذه النصوص تكون أحيانا زجرية عندما يتم تقييد أو تعتيم بعض المصادر الإعلامية والقوانين المنظمة التي من المفروض أن توضع بشكل تعاقدي بين الدولة والمجتمع وليس كحصيلة لنتائج صراع سياسي ومجتمعي. والذي يهدف إلى توفير الإطار السياسي والقانوني والبنيوي والمادي الديمقراطي، لضمان التوازن بين مختلف المصالح والدفاع عن المصلحة العامة، تقوم خلالها وسائل الإعلام بدور الشريك والمحاور مع عناصر المجتمع كافة والأمر الذي يمكنها من تبوؤ مركز همزة الوصل مع المجتمع[4].

وفي إطار تفعيل السياسة الحكومية الرامية لتحرير قطاع السمعي البصري أنشئت الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري وأوكلت إليها مهمة ضبط وتنظيم عملية تحرير القطاع بالارتكاز على مبادئ النزاهة والشفافية والحياد والعمل على تحقيق الانسجام في

[1]- الفرتي جلال مكونات المشروعية بالمغرب الحداثة السياسية نموذجا" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام بجامعة القاضي عياض بمراكش سنة 2009-2010 ص: 150.

[2]- مرسوم رقم 663.02.2 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للمجال السمعي البصري الصادر في 10 شتنبر 2002، الجريدة الرسمية عدد 5038 بتاريخ 12 شتنبر 2002.

[3]خديجة بناحي: الإعلام السمعي البصري بالمغرب ورهان التغيير. الشركة و. إ. ت، نموذجا. بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للإعلام والاتصال الرباط 2008/ 2009 ص16.

[4]- شرقي خيطار، مرجع سابق.

الممارسة الإعلامية، وبلورة التوجهات الوطنية الاستراتيجية في ميدان الإعلام، بالإضافة على السهر على احترام حرية التعبير التعددي والحق في المعلومة واحتر ام القيم الحضارية الأساسية[1].

الفقرة الأولى: المرجعيات القانونية المؤطرة

عرفت القوانين المؤطرة لحقل الإعلام مجموعة من التغييرات، خاصة قوانين السمعي البصري وقد شمل ذلك عدة نصوص قانونية وتنظيمية[2]. بدأت وسائل الإعلام في المغرب بمواكبة التحولات الجديدة في الإعلام منذ نهاية العقدين الآخرين من القرن الماضي[3]، رغبة منها في تجاوز الثغرات وملئ الفراغ الذي يمكن أن يحدثه تراجع دورها في المجتمع. فهي تساهم في فهم المبادئ والعلاقات الموجودة به والتي تتماشى مع عدة عناصر مهمة مرتبطة بصيرورة النسق السياسي بالمغرب، وكل ذلك سمح بإيجاد مقتضيات قانونية جديدة وإدخال تقنيات بناءة تجعل من مضمون الرسالة الإعلامية يواكب هذه التحولات. وشهدت التشريعات الإعلامية بالمغرب عدة تحولات كانت دائما مرتبطة بالتحديات التي تفرضها الظرفية السياسية وفهمها نابع من الشرط السياسي الذي أوجدها، وليس مضامين النصوص والقوانين المؤطرة لها، وغالبا ما تنحو إما الى المزيد من التقييد أو دعم الانفتاح ما يحمله ذلك من قواعد ونصوص مصاحبة. وعبرت كل المرجعيات القانونية المؤطرة عن رغبة في خلق فضاء عمومي منفتح على جميع الفاعلين، يضمن التوازن ويحقق الإنصاف ويهدف الوصول إلى ثقافة إعلامية ترتكز على ضوابط وفق مقتضيات قانونية أساسها دفاتر التحملات والاحتكام إلى الجمهور وقياس نسب المتابعة.

وتعكس المنظومة القانونية الجديدة الوجه الجديد وأسلوب مغاير لتعاطي الدولة مع الاعلام، وشكل استحداث نصوص وتقديم مشاريع جديدة وإدراج أوراش أخرى، دليل أخر على أهمية الجانب القانوني في سبيل إنشاء سلطة إعلامية. بدءاً بالهيأة العليا للسمعي البصري ومنحها الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وخلق ديناميكية لهذا الحقل[4].

حاولت الترسانة القانونية أن تلامس جوانب تخص المهنية ومسألة حرية التعبير، لكن الملاحظ أن العديد منها لا زالت حبيسة مجموعة من الإجراءات القديم ة[1]، مما يقف حجرة عثرة في السعي والرقي بحقل الإعلام ببلادنا وتجاوز المشاكل التي يطرحها، فالمشرع

---

[1]- ظهير شريف رقم 212.02.1 صادر في 22 من جمادى الأخرة) 31 غشت 2002 (يقضي بإحداث الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، الجريدة الرسمية عدد 5035 الصادرة بتاريخ 2 شتنبر 2002، كما تم تغييره وتتميمه في سنوات 2003 و2007 2008.

[2]- شهد حقل الإعلام بالمغرب منذ ظهير 1914 في الفترة الاستعمارية مجموعة من التشريعات ويشمل ذلك ظهير 7 أكتوبر 1937 بشأن بيع الصحف في الشوارع، وظهير 30 غشت 1939 القاضي بتغيير عدة مقتضيات وظهير 6 يونيو 1940 بشأن الإتلاف الإعلانات الرسمية، وظهير 19 فبراير 1945 المكمل لظهير 1914 بشأن تنظيم الصحافة وقانون الحريات العامة 1958 في ظهائر الثلاث: الأول المنظم لتجمع والثاني ينظم حق تكوين الجمعيات والثالث يهم الصحافة ارتكز على النظام الإداري لها والعقوبات والجرائم المرتكبة عن طريق وسائل.

[3]- الظهير الشريف رقم 22-03-1 24 مارس2003 بتنفيذ القانون رقم 02-62 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 663-02-2 الصادر في 10 سبتمبر 2002 بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5096 بتاريخ 03/04/2003.

[4]- مدعشا هشام مبادئ ورهانات الضبط والحكامة في قطاع الاتصال السمعي البصري"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد 46 شتاء 2015 ص : 150-151.

المغربي حرص على أن يكفل للمشهد الإعلامي قوانين وتشريعات، تضمن النجاعة والمهنية والحماية الخاصة كأصل عام في جوانب محددة.

وهمت تحولات حقل الإعلام وسائل وآليات استخدامه، فرضت التعاطي معه بنوع من الحرفية، وألغيت الوساطة Désintermédiation[2] التي كانت بين الجمهور ووسائل الإعلام، بفعل انتشار وسائل الإعلام الجديدة، فالمصادر أصبحت متاحة وبالتالي فقد تم التخلص من الوساطات من قبل جميع مهنيي وصحفيي ومقدمي ومعدي مصادر الإعلام، سواء على مستوى سرعة البث أو التلاقي، بفعل التغيير الجذري الذي أحدثته التكنولوجيا، وجعل ذلك الجميع أمام عملية دمج بين مختلف أنماط وسائل الإعلام، وشكلت التطبيقات الاندماجية والتفاعلية الناتجة عنها. مدخل رئيسي من مداخل الإصلاح ووسيط يلعب دوراً مهما بين المجتمع ومؤسساته ويشارك بصورة مباشرة في عملية بناء رأي عام متابع للتطورات التي تعرفها البلاد على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي[3].

الفقرة الثانية: الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري كبنية إعلامية محدثة

في إطار تفعيل السياسة الحكومية الرامية لتحرير قطاع السمعي البصري أنشئت في نفس السنة الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري وأوكلت إليها مهمة ضبط وتنظيم عملية تحرير القطاع بالارتكاز على مبادئ النزاهة والشفافية والحياد والعمل على تحقيق الانسجام في الممارسة الإعلامية، وبلورة التوجهات الوطنية الاستراتيجية في ميدان الإعلام، بالإضافة على السهر على احترام حرية التعبير التعددي والحق في المعلومة واحترام القيم الحضارية الأساسية.

وفي إطار المهام المسندة لها في مجال ضمان التعددية السياسية والثقافية واللغوية، تعمل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على الإسهام من زاوية اختصاصها على ضمان الممارسة الكاملة للحريات والحقوق الأساسية المرتبطة بالعملية الانتخابية، وذلك من خلال إصدار القواعد التي تضمن الولوج المنصف لوسائل الاتصال السمعي البصري حيث أصدرت، من خلال المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، مجموعة من القرارات التي تضمن الولوج العادل والمنصف للأحزاب السياسة لوسائل الإعلام وخاصة بمناسبة استحقاقات انتخابية سواء التشريعية أو الجماعية.

وفي سنة 2011 تم الارتقاء بالهيأة العليا للاتصال السمعي البصري إلى مصاف الهيئات الدستورية، حيث نص الفصل 165 من الدستور على أن تتولى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في

---

[1]- يحياوي يحي، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب، عندما تتخفى التقليدانية خلف الادعاء بالحداثة"، مجلة وجهة نظر العدد 31 شتاء 2007، الرباط، ص: 48-49.

[2]- لقد حاول Jim Hall أن يوضح هذه المسألة حول إزالة الوساطة Désintermédiation والتي كانت عين الصحفيين المحترفين والجمهور، فالأدوار التي كانت تقوم بها وسائل الإعلام كحراس البوابة gatekeeper ومحددات الأولويات Agenda Setting وكمغربل الأخبار News Filter لم تعد تحضى بتلك الأهمية البالغة بسبب انهيار منظومة عقبات النشر والعرقلة، بحيث أن الجمهور أضحى يتوجه مباشرة إلى الخبر ويتحصل على المعلومة ويقوم بنشرها دون المرور على أي من وسائل الإعلام التقليدية.

[3]- ناجي جمال الدين، وسائل الإعلام والصحافيون، موجز آداب المهنة منشورات كرسي أربكوم اليونسكو سنة 2002 ص 36.

المعلومة في الميدان السمعي البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة، وقد تضمن دستور 2011 مجموعة من الفصول التي تضم ن حرية الرأي والتعبير بجميع أشكاله[1].

ومن أجل القيام بمهامها على أحسن وجه تضم الهيأة في تشكيلتها مجموعة من الهيئات المختصة ويعتبر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، المنصوص عليه في الباب الأول من الظهير الشريف المحدث للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، من بين الهيئات الأساسية التابعة لهذه الهيأة، بحيث يعمل على ضمان حرية الاتصال السمعي البصري من خلال عدة جوانب من قبيل احترام التعددية والمشاركة السياسية، والحق في المعلومة والحق في الرد وكما أن هناك بعض القنوات التي يمكن أن تسيء استعما ل هذه الحرية كنشر أخبار زائفة بقصد أو بدونه أو الاستهتار بأخلاقيات المهنة لذا وجب حماية المشاهد.

وبتاريخ 20 يوليوز 2016 صادق مجلس النواب، خلال جلسة عامة بالإجماع على مشروع قانون رقم 15.11 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصر ي[2]، الذي مكن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من أدوات جديدة قصد السهر على إرساء مشهد سمعي بصري متنوع وتعددي ومتوازن ومتكامل يكرس قيم الكرامة الإنسانية ومحاربة كافة أشكال التمييز.

وتتألف الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري من المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، ومن المديرية العامة للاتصال السمعي البصري. حيث يسهر المجلس الأعلى على مراقبة تقيد متعهدي الاتصال السمعي البصري بالقطاعين العام والخاص بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال الاتصال السمعي البصري وببنود دفاتر تحملاتهم.

ولهذه الغاية، يمارس المجلس الأعلى، على الخصوص، الاختصاصات التالية مع مراعاة الاختصاصات الموكولة لسلطات أو هيئات أخرى بمقتضى النصوص التشريعية الجاري بها العمل: السهر على احترام حرية الاتصال السمعي البصري وكذا حرية التعبير وحمايتها، في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية للمملكة، والنظام العام، ودعم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان طبقا لأحكام الدستور في مجال الاتصال السمعي البصري ، السهر على ضمان احترام حق المواطنين والمواطنات في الإعلام السمعي البصري ، السهر على ضمان الحق في الخبر في الميدان السمعي البصري وفق التشريعات الجاري بها العمل ودفاتر التحملات، السهر على إرساء مشهد سمعي بصري متنوع وتعددي ومتوازن ومتكامل يكرس الجودة والاستقلالية ويحترم مفهوم الخدمة العمومية والمرفق العام ويحترم قيم الكرامة الإنسانية ويناهض كافة أشكال التمييز والعنف ويضمن دعم الإنتاج الوطني وتنافسية مقاولاته خاصة المقاولات المتوسطة والصغيرة.

[1]– من خلال الفصل 25 الذي ينص على: حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها، والفصل 27 الذي يضمن للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، وكذا الفصل 28 الذي ينص على أنه للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة.

[2]– ومن المنتظر أن يمكن هذا النص القانوني الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من إرساء مشهد سمعي بصري متنوع ومتوازن ومتكامل والإسهام في ضمان حق المواطنين والمواطنات في الإعلام، والحق في الخبر في الميدان السمعي البصري، وتعزيز حرية الاتصال السمعي البصري وحمايتها، في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية للمملكة. بحسب المادة الأولى من المشروع.

كما يسهر على ضمان حيادية الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري في ممارسة مهامها بكل حرية كخدمة عمومية، السهر والعمل من أجل حماية وتنمية اللغتين الرسميتين للمملكة وضمان سلامة استعمالهما وسلامة استعمال التعبيرات الشفوية المغربية وحماية الثقافة والحضارة المغربيتين في قطاع الاتصال السمعي البصري بتنسيق مع المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، المساهمة في النهوض بثقافة المساواة والمناصفة بين الرجل والمرأة، وفي محاربة التمييز والصور النمطية المسيئة التي تحط من كرامة المرأة.

كما يسهر على حماية حقوق الأطفال والجمهور الناشئ والحفاظ على سلامته الجسدية والذهنية والنفسية من المخاطر التي قد يتعرض لها إعلاميا، وتشجيع التربية الإعلامية، والسهر على احترام أخلاقيات المهنة ونزاهة البرامج والمواد المبثوثة، السهر على تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة، الذين يعانون من إعاقة سمعية أو بصرية من متابعة البرامج التلفزية.

والعمل على محاربة ومنع جميع أشكال الاحتكار والهيمنة في ملكية وسائل الاتصال السمعي البصري، وكذا السهر على احترام المنافسة الحرة والمشروعة وتكافؤ الفرص والشفافية والوقاية من حالات تنازع المصالح والاحتكار في هذا المجال، طبقا لأحكام الفصل 36 من الدستور مع مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 7 من هذا القانون[1].

والخلاصة أن المنظومة القانونية للقطاع السمعي البصري في المغرب شهدت تحولات جذرية استجابةً للتطورات التكنولوجية والمتغيرات الدولية. حيث انتقل المغرب من مرحلة الاحتكار الحكومي لهذا القطاع إلى مرحلة التحرير والتعددية، وذلك في إطار سعيه لمواكبة متطلبات العصر وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد تجسد هذا التحول من خلال إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، التي أصبحت تلعب دورًا محوريًا في ضبط وتنظيم المشهد الإعلامي، مع ضمان احترام حرية التعبير والتعددية الفكرية.

ومع ذلك، فإن هذه التحولات لا تخلو من التحديات. فبالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز حرية الإعلام، تبقى هناك حاجة إلى موازنة هذه الحرية مع ضرورة حماية القيم المجتمعية والأمن الوطني. كما أن التطور السريع للتكنولوجيا وانتشار القنوات الدولية يفرض تحديات جديدة تتطلب تحديثًا مستمرًا للأطر القانونية والمؤسساتية لضمان جودة المحتوى وحماية المشاهد من المضامين المضللة.

في هذا السياق، يمكن القول إن مستقبل القطاع السمعي البصري في المغرب مرهون بقدرته على مواصلة الإصلاحات، وتعزيز الاستقلالية المهنية، وتبني سياسات إعلامية شفافة تضمن مشاركة جميع الفاعلين. كما أن تعزيز التربية الإعلامية لدى الجمهور سيكون عاملًا حاسمًا في تحقيق التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية.

وتمثل هذه الورقة البحثية بلاشك هـ مساهمة بسيطة للإضاءة حول مسار التحولات التي عرفها القطاع السمعي البصري المغربي، مع التأكيد على أن الطريق نحو إعلام حر ومهني ومسؤول لا يزال يحتاج إلى مزيد من الجهود والتعاون بين جميع الأطراف المعنية.

[1] -https://www.haca.ma Consulté le 09/01/2025 à 19h57.